



الجمهورية اللبنانية

وزارة المالية

الوزير

١ - ٢٠١٠ / شباط / ٢٠١٠

تجديد عقد اتفاق

فريق أول

بين الدولة اللبنانية الممثلة بشخص وزير المالية

فريق ثان

وبين السيد مروان محمود حسامي من التابعية اللبنانية مواليد ٢٥ / دار / ١٩٧٢

استناداً إلى قرارات مجلس الوزراء رقم ١٢ تاريخ ٢٥/٨/٢٠٠٥ ورقم ٨ تاريخ ٢٣/٨/٢٠٠٠ ورقم ٢٣ تاريخ ٢٠/١٢/١٩٩٥ ورقم ١٤٦ تاريخ ٩/١٠/٢٠٠٧ ورقم ٧٤ تاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٨.

ولما كان الفريق الأول يرغب بالتعاقد مع لبنانيين من حملة الشهادات الجامعية وأصحاب خبرة كفاءة في مجال المعلوماتية وراغباً في التعاقد مع الفريق الثاني بصفة محل ومبرمج أنظمة معلوماتية (Analyst Programmer) - فئة ثلاثة في المركز الإلكتروني التابع لمديرية المالية العامة - وزارة المالية.

ولما كان الفريق الثاني مستوفياً الشروط الازمة للتعاقد، وحائزًا على المؤهلات العلمية المطلوبة، وراغبًا في التعاقد مع الفريق الأول.

م

Signature



الجمهورية اللبنانية

وزارة المالية

الوزير

١٢ / ص ٥ - شباط ٢٠١٠

تجديد عقد اتفاق

فريق اول

بين الدولة اللبنانية الممثلة بشخص وزير المالية

فريق ثان

و بين السيد مروان محمود حسامي من التابعية اللبنانية مواليد ٢٥/١٢/١٩٧٢

استناداً إلى قرارات مجلس الوزراء رقم ١٢ تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٥ ورقم ٨ تاريخ ٢٠٠٠/٨/٢٣ ورقم ٢٣ تاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٠ ورقم ٧٤ تاريخ ٢٠٠٧/١٠/٩ ورقم ١٤٦ تاريخ ١٢/٢٠١٩٩٥.

ولما كان الفريق الأول يرغب بالتعاقد مع لبنانيين من حملة الشهادات الجامعية وأصحاب خبرة كفاءة في مجال المعلوماتية وراغباً في التعاقد مع الفريق الثاني بصفة محل ومبرمج أنظمة معلوماتية (Analyst Programmer) - فئة ثلاثة في المركز الإلكتروني التابع لمديرية المالية العامة - وزارة المالية.

ولما كان الفريق الثاني مستوفياً الشروط الازمة للتعاقد، وحائزًا على المؤهلات العلمية المطلوبة، وراغباً في التعاقد مع الفريق الأول.

م

قد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يلي :

المادة الأولى: يعهد الفريق الأول إلى الفريق الثاني القيام بالمهام التالية:

- ١- العمل تحت إشراف مطور النظم الرئيسي لأنظمة الضرائب.
- ٢- تطبيق وصيانة البرامج والأنظمة وتقديم المساعدة وتدريب للمستخدمين.
- ٣- تحليل وبرمجة وتطبيق مختلف أنظمة الضرائب.

المادة الثانية: يدفع الفريق الأول للفريق الثاني تعويضاً شهرياً قدره 2,625,000 ل.ل. (فقط مليونان وستمائة وخمسة وعشرون ألف ليرة لبنانية)، يخضع هذا التعويض لزيادات غلاء المعيشة التي تعطى للمتعاقدين في الإدارات العامة.

المادة الثالثة: يحق للفريق الأول، في أي وقت، تكليف الفريق الثاني القيام بأية أعمال غير التي عهد بها بموجب المادة الثانية من هذا العقد على أن تكون هذه الأعمال متجانسة مع كفأته وخبرته.

المادة الرابعة: يتبع الفريق الثاني بالعمل مدة خمسة وأربعين / ٤٥ / ساعة أسبوعياً. يبدأ دوام العمل عند الساعة الثامنة صباحاً وينتهي عند الساعة الرابعة بعد الظهر ما عدا يوم السبت حيث ينتهي الدوام عند الساعة الواحدة بعد الظهر، كما يمكن للفريق الأول تعديل هذا الدوام وفق مقتضيات العمل.

المادة الخامسة: تحدد مدة العقد بسنة واحدة قابلة التجديد.

- ١- يمكن للفريق الأول إنتهاء هذا العقد في أي وقت خلال ثلاثة أشهر الأولى من تاريخ هذا العقد. أما بعد مرور فترة الأشهر الثلاثة فيمكن للفريق الأول إنتهاء العقد خلال مهلة سريانه بشرط أن ينذر الفريق الثاني خطياً في مهلة شهرين قبل إنتهاء العقد.
- ٢- يمكن للفريق الثاني إنتهاء العقد شرط إبلاغ رغبته خطياً إلى الفريق الأول في مهلة شهرين قبل موعد تركه العمل.

٣- إذا انقطع الفريق الثاني عن العمل بدون عذر مشروع تحسن من تعويضه قيمة تعويض أيام الانقطاع، وإذا زادت مدة الانقطاع عن ١٠ أيام يحق للفريق الأول فسخ هذا العقد على عاتق الفريق الثاني دون اشعار مسبق.

المادة السادسة: يتعهد الفريق الثاني بالتقيد بالواجبات المنصوص عنها في المادة /١٤/ من نظام الموظفين وبالامتناع عن الأعمال المحظورة المنصوص عنها في المادة /١٥/ من النظام ذاته.

كما يمتنع الفريق الثاني طوال مدة تعاقده مع الفريق الأول عن ممارسة أي نشاط أو عمل مأجور آخر، أو عن إعطاء أية استشارات أو أداء أية خدمات أو إفشاء أية معلومات للغير متعلقة بنشاطه موضوع هذا العقد. أن عدم احترام الفريق الثاني لهذا التعهد يخول الفريق الأول فسخ العقد وملائحة الفريق الثاني أمام المحاكم والهيئات التأديبية المختصة.

المادة السابعة: يستفيد الفريق الثاني من إجازاته وفقاً لأحكام الفصل السادس من نظام الموظفين.

المادة الثامنة: يخضع الفريق الثاني لأحكام قانون الضمان الاجتماعي ويستفيد من التقيمات التي يقدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بفروعه كافة خلال فترة التعاقد. كما ويستفيد الفريق الثاني من تقديمات تعاونية موظفي الدولة في كل ما لا يقدمه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على أن يحسم واحد ونصف بالمائة من تعويضه الشهري لصالح التعاونية.

المادة التاسعة: يقدم الفريق الثاني عند مباشرته العمل، وكأحد شروط هذه المباشرة، تصريحاً موقعاً منه يبين فيه الأموال المنقوله وغير المنقوله التي يملكها هو وزوجه وأولاده القاصرون (في حال وجودهم) وذلك عملاً بأحكام القانون رقم ١٥٤ تاريخ ٢٧/١٢/١٩٩٩ (الإثراء غير المشروع).

المادة العاشرة: يستفيد الفريق الثاني من التعويض عن أعمال إضافية وفقاً لأحكام نظام الموظفين.

المادة الحادية عشرة: يستفيد الفريق الثاني من عائدات الجباية والغرامات وفقاً للأسس المعتمدة لإفاده المتعاقدين العاملين في وزارة المالية.

المادة الثانية عشرة: يؤخذ الاعتماد اللازم لتنفيذ هذا العقد من موازنة وزارة المالية على الترتيب التالي:
جزء ١ باب ٨ فصل ٢ بند ١٣ فقرة ٢ نبذه ١.

المادة الثالثة عشرة: يعمل بهذا العقد اعتبارا من ١٠/١/٢٠١٠ ولغاية ٣١/١٢/٢٠١٠.